خطبة سعد باشا

بنادي سيروس بالقاهرة

في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣

بعة الشمس بشارع كلوت بك لصاحبها زكي رزق الله



احدث صورة للرئيس الجليل

سادتي

في مثل هذا اليوم من عامين سطت القوة الغاشمة في عنفها على الحق في مأمنه . احاطت منزلي من كل جوانبه بعساكر مدججين بالسلاح وادخلت جانباً منهم فيه فملؤوا قاعاته وطبقاته واقاموا منهم اربطة على ابوابه ومنافذه. وصعد بعضهم الى مخدعي فازعجوني من نومي . وارادوا ان يقبضوا علي قبل ان ألبس ثيابي فلم امكنهم حتى لبستها ثم انزلوني وهم يحيطون بي . وحرمي من خلفي تريد مزاملتي . فمنعوها . واركبوني عربة من عربات الاسعاف تتقدمها سيارات اخرى تملؤها جماعة من الضباط والعساكر وبايديهم البنادق مصوبة من خلفنا لاطلاقها على كل من يتتبع خطواتنا . فعلوا ذلك من غير حكم اعلنوه . ولا قرار تلوه . ولا كتابة اطلعوني عليها

ولا تعيين للجهة التى وجهوني اليها . وساروا بنا الى السويس فى طريق غير ممهد . بلا ماء ولا زاد الا قليلا من الخبز تكرم عليّ بعض الضباط بقطعة منه مع شيء من الجبن فتبلغت بهما . وما زال السير يجد بنا فى هذا الطريق العاثر يحطنا تارة ويرفعنا تارة اخرى من الساعة الثامنة صباحاً الى الساعة الخامسة بعد الظهر حيث اوصلونا الى معسكر الهفود . وتلقاني بعض الضباط وانزلني فى خيمة تعصف الرياح من خروقها بعد ان قدموا لي شيئا من الطعام فاكلت ونمت بملابسى اذ لم يسمحوا لي بأخذشيء معي ولكنى بحمد الله لم اشعر بتعب مع اني كنت اتعب من سير ساعة واحدة بالسيارة في الطريق المبعد ولكن الله امدني بقوته وجعلني احمل كل هذه المشقات من غير ان اشعر بشدتها . وفي الليلة التالية اتصل بي صحبي الذين قبضوا عليهم من بعدى فأنست بلقائهم وسرني ما رأيتهم عليه من رباطة الجأش ومقابلة هذه الشدة بالثغور الباسمة والنفوس المطمئنة ومكثنا في هذا المعسكر الى ٢٩ ديسمبر حيث أُمرنا

فى آخر العشاء بالاستعداد للسفر في ظرف نصف ساعة . فدهشنا لهذه المفاجأة . وانصرف كل منا يحزم متاعه ثم اركبونا في سيارة مغلقة الى المرفأ وكانت السفينة المعدة لركوبنا خارج الميناء فانزلونا الى زورق فيه بعض الوطنيين الذين بكوا للقائنا في تلك الساعة بكاء مرا . وكنا نطمئن خواطرهم بالاشارة تارة وبالكلمات تارة اخرى

وصل بنا الزورق الى السفينة واذا بها مملوءة بالجنود الهندية ونزل كل منا في الحجرة المعدة له وعلمنا حينئذ بان وجهتنا عدن التي وصلناها في مساء يوم الاربعاء ٤ يناير ثم بعد ان أقمنا بها الى ٢٨ فبراير نقلونا الى سيشل ثم نقلوني الى جبل طارق حيث أقمت من ٣ سبتمبر الى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ ثم افرج عني في ذلك التاريخ

قضينا كل هذه المدة فى سجون ومعاقل تختلف ضيقا وسعة باختلاف الجهات قضيناها بمعزل عن الناس لا يجتمع بنا أحد منهم الا باذن ولا نرى احداً الا تحت اعين الرقباء.

ولا نروض اجسامنا الا كما يريدون . ولا نتحرك في مكان الا حسب ما يرسمون . ولا نعلم من امور الدنيا شيئا الا بمقدار ما يسمحون . ولا نتلقى كتابا من اهلنا الا اذا فتحوه وبحثوه . ولا اشارة الا قرأوها وحكموا بصحة تبليغنا اياها بنصها او بمفادها . ولا تصدر منا رسالة الا بعد اطلاعهم عليها وسماحهم بارسالها وحظروا علينا ان نتكلم حتى عن الصحة . حتى عن الهواء . وحرموا علي كل مصري ان ينزل الى جبل طارق . ومنعونا من ان نستخدم اي انسان بدون واسطتهم او نعامل احدا من غير اطلاعهم . ولكن هذه القيود على شدتها وهذه المعاملات على قسوتها لم تحدث فى نفوسنا ألما . ولا فى قلوبنا حزناً . ولا فى ايماننا ضعفا . ولا فى ثقتنا بالمستقبل شكا . بل كنا نستعذب آلامها . ونرتاح لمضايقتها . اعتقاداً منا بشرف العمل الذى من اجله نفينا . وبنبالة القصد الذى بسببه وقعنا فى هذا العذاب

اي شرف اكبر من الشرف الذي يحرزه من عرّض نفسه لفداء وطنه . بل اية لذة اشهى للنفس واحلى من اللذة

التى يجدها الوطني فى تعذيبه لمصلحة بلده ؟ وفوق ذلك فاننا كنا نعتقد ان من ورائنا أمة حيـة يقظة ادركت لاول وهلة ان القصد من هذا النفي لم يكن الا ارهابها واضعاف ايمانها وزعزعة ثقتها بزعمائها وانها لم تزدد بارهابهم الا اطمئنانا ولا باضعافهم الا ايمانا . ولا بتشكيكهم الا يقينا . نعم كان هذا قصدهم توهما منهم ان هؤلاء الزعماء هم الذين نبهوا الامة من غفلتها . وايقظوها من نومتها . وانه يكفي ابعادهم فى نسيانها اياهم وتخليها عنهم . واتباع غيرهم من مراض القلوب انصارهم الذين ظاهروهم على هضم حقوقها والتمكين لهم فى حكمها . ولهذا فانهم بعد ان باشروا هذا النفي جاءوها بمشروع كيرزن وحاولوا ان يحملوها على قبوله فى صورة أخرى وتحت اسم آخر . فى صورة منحة وباسم تصريح ٢٨ فبراير

ولقد سبق ان تكلمت عن هذا التصريح فى بعض خطبي واريد الان ان اتكلم فيه من وجوه اخرى: من وجهة تاريخه ومنشئه وسببه والمبدأ الذي بنى عليه ونتائجه والاشخاص الذين قبلوه وتعهدوا بتنفيذه

تاريخ تصريح ٢٨ فبراير ومنشؤه وسببه

ان تاريخ هذا التصريح يبتدىء من اواخر فبراير سنة ١٩٢٠ عندما كانت لجنة ملنر بمصر وسمح الوزراء الثلاثة لانفسهم بان يتحادثوا مع رئيسها واعضائها فى شؤون مصر فقد سأل عدلي باشا ملنر فى اواخر فبراير المذكور قائلا

« اذا لم تحصل المفاوضة فماذا يكون من امر الحكومة الانجليزية مع مصر ؟ »

فاجاب ملنر « تجري الامور اذ ذاك كيفما تستطيع ان تجري »

فقال عدلي « ولكن لماذا لا تعطونا اذ ذاك ما انتم فى استعداد لاعطائه اذا حصلت المفاوضة »

فقال ملنر « مافائدتنا في ان نعطى كل ما فى قبضة يدنا الآن والامة المصرية تستمر على حالها من العداء لنا » .

فقال عدلي « يجوز الا تستطيع هيئة ان تقبل باسم الامة

الحل الذي تودون الوصول اليه بطريق المفاوضة ولكنه مع ذلك قد يكون له اثر طيب في الامة »

فقال ملنر « هذه نتيجة غير محققة واني اريد الا يعمل عمل من جانبنا فقط وفوق ذلك فاننا اذا عملنا شيئاً فلا نذهب فيه الى الحد الذي كنا نسير اليه لو كان هذا العمل بطريق الاتفاق بيننا وبينكم لاننا الان قابضون على كل شيء ولا نريد ان نفرط في ذلك الا اذا عوضنا عنه شيئاً آخر وهذا الشيء هو ان تكون مصر حليفة وصديقة لنا »

وفي لندن عند آخر المفاوضات يظهر ان عدلي باشا اعاد الكرة على هذه الفكرة مرة اخرى في حديثه مع اللورد كيرزن اذ ورد في الكتاب الابيض بوثيقة نمرة ٤ ما نصه :

« ولقد حدث ان عدلي باشا في خلال حديثه الاخير معك سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة في مشروع المعاهدة الذي رفض ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفي امكان اجراء مثل هذه

الخطوة . على ان يكون من المستطاع تأليف وزارة . تكون مستعدة للعمل معنا »

ويظهر ايضاً من هذا أن عدلي باشا روى للورد اللنبي هذا الحديث عند عودته الى مصر ومقابلته اياه

هذا هو تاريخ تصريح ٢٨ فبراير عرض اصله عدلي باشا اولا على ملنر ثم على كيرزن ثم على اللورد اللنبي

اما سببه فاجماع الامة على عدم قبول اتفاق يتضمن ما دون الاستقلال التام وعدم وجود هيئة وزارة يمكنها ان تخالف هذا الاجماع وشدة رغبة الانجليز وعدم الاعتراف لمصر بذلك الاستقلال

وهذا السبب صريح جداً في حديث عدلي مع اللورد ملنر الذي رويناه وفي العبارة التي نقلناها عن الكتاب الابيض وفي العبارة الاتية المنقولة من هذا الكتاب ايضا تحت نمرة ٧ ونصها :

« لا يسعني الا ان اطلب اليكم والى حكومة جلالة الملك ان تصدقوني اذا قلت انه ليس ثم مصري كائنا ما كانت

اراؤه الشخصية يستطيع ان يوقع اية اداة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال التام ولذلك فانه من الضروري العدول نهائياً عن الفكرة القائلة بان المسأله المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة»

من هذه العبارات جميعها يتبين جليا ان السبب في هذا التصريح هو كما قلنا سابقا شدة تمسك الامة بكامل حقوقها واصرار الانجليز على معارضتها فيه . وعدم وجود من يجرؤ على تحمل مسؤولية التعاقد مع الانجليز على مادون الاستقلال التام

المبدأ الذي بنى عليه

اما المبدأ الذي بني عليه فهو اعتبار انجلترا بالنسبة لمصر كما كانت تركيا بالنسبة اليها أي اعتبار انجلترا متبوعة ومصر تابعة لها . هذه الفكرة واضحة فيما جاء بالكتاب الابيض في وثيقة نمرة ٧ التي يقول فيها اللورد اللنبي ما نصه :

ان العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا

تمنح مصر شيئاً في الماضي كانت الطريقة التي جرت عليها من جانب واحد . فمثلا منح خديوي مصر حقوقا معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٩٢ وكان اهم هذه المنح في سنة ١٨٧٣ حيث منحت حقوق . معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية »

ثم قال اللورد اللنبي تحت نمرة ٩

« ان الفكرة التي تقوم عليها النقطة الرابعة (يعني اعادة وزارة الخارجية) في برنامج ثروت هي ان ترجع مصر الى الاحوال التي كانت سائدة فيها سنة ١٩١٤ قبل ان تعلن الحماية»

حينئذ قبول تصريح ٢٨ فبراير هو قبول لهذه الفكرة اي تبعية مصر لانجلترا : تبعية المسود للسيد لا المحمي للحامي فقط فهل ترضون ذلك ؟ (كلا كلا)

نتائج هذا التصريح

ان النتائج المترتبة على هذا التصريح تنقسم الى قسمين : قسم المزايا وقسم الضمانات

فالاول ينحصر في انهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

والثاني ينحصر في النقط الاربع المحتفظ بها. هذه النقط تشتمل في عباراتها الوجيزة على معان واسعة جداً بعضها ظاهر وبعضها خفي يدق عن فهم الكثيرين الذين ليس لهم عادة بممارسة الصيغ السياسية ولا اتصال بمصادرها ولا معلومات تختص بها. وهم يعنون ان التحفظ الاول يندرج تحته كل مسأله لها علاقة بالقوى العسكرية البرية والبحرية الخ

والتحفظ الثانى يندرج تحته

١ — عقد الاتفاقات السياسية مع الدول الاجنبية

٢ — توظيف الضباط والمستخدمين الاجانب

٣ — السلف الخارجية والالتزامات التي تتعلق بايرادات المصالح العمومية

ويندرج تحت التحفظ الثالث

١ — الاتفاقات المختصة بالغاء الامتيازات

٢ — تعيين مندوب سام مالي ومستشار قضائي وتحديد خصائص كل منهما

٣ — القروض التركية لسنه ١٨٢٢ و ١٨٩١ و ١٨٩٤

٤ — تقرير مباديء بصفة قانون اساسي لضمان الحقوق المدنية بما فيها حرية الاعتقادات والمذاهب لجميع سكان مصر ومساواة كل المصريين امام القانون بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية وحرية اللغات وعلى العموم حماية الاقليات المصرية في الجنس وفي الدين وفي اللغات . وقد اشير في الوثيقة نمرة ٢٣ الى هذه المعاني الشارحة والى انها منطبقة على كثير من مواد مشروع كيرزن

ويؤكدون ان ثروت وصدقي امضيا على هذه التغييرات وتعهدا بصفتهما الشخصية بتعهدات ينفذانها عند تولي الوزارة كالتعهد بعدم الدخول في اتفاقات سياسية بدون استشارة المندوب السامي وبعدم توظيف الضباط والمستخدمين الاجانب من غير رضائه سواء كان ذلك في الجيش او البوليس أو في غيرهما من الوظائف ابتداء من وظيفة مدير ولا تعقد سلفة خارجية أو تخصص ايرادات مصلحة عمومية للوفاء باي تعهد

من غير موافقة المستشار المالي كما تعهدا بان ينظر الى المسائل المندرجة تحت التحفظ الثالث بعين الاعتبار

قسم المزايا : هذا القسم كان يصح ان يكون له اهمية كبرى لو تجرد عن قسم الضمانات لانه ينهي الحماية التي نهضت الامة للسعي في اعلان بطلانها والاعتراف بالاستقلال الذي جعلته اكبر همها وغاية سعيها . ولكن اضافة الضمانات اليه واحتفاظ انجلترا بها وتوليها التصرف فيها بطريقة مطلقة حتي يحصل الاتفاق عليها اي حتى تشاء هي كما ينص التصريح قد اضعف هذه المزية حتى صارت كالعدم واشبه منحها بهذه الضمانات على هذه الصورة كمن يقول لاخر اني اعطيتك الفا الا الفا فان كانت هذه العبارة تفيد ان المعطي ملك شيئاً للمعطي اليه يكون تصريح ٢٨ فبراير الغى الحماية واعترف بالاستقلال الغاء واعترافا حقيقيين

وجد اعرابي ناقة جميلة معروضة في السوق للبيع وفي عنقها حذاء صغير فسال ربها بكم يبيعها ؟ فقال اني ابيعها مع الحذاء بالف دينار وبدونه بدينار واحد . ولكن لا يمكن

بيعها الا معه . فقال انها والله لمليحة رخيصة لولا الملعونة في عنقها (ضحك) فهذا التصريح من غير التحفظات مليح الملاحة كلها وجميل كل الجمال ومفيد اعظم فائدة ولكنه بهذه التحفظات هو الحماية بعينها . نعم انه لم يقرر ان لانجلترا حقا فيها وترك امرها لمفاوضات حرة تحصل بين الطرفين ولكن التسليم لها بصحة الاحتفاظ بها والتصرف فيها بطريقة مطلقة الى ان يحصل الاتفاق عليها يساوى تقرير ذلك الحق ويعادله لان التوقيت بالاتفاق يساوى التابيد . اذ يجوز لانجلترا الا تتفق وحينئذ لا تخسر شيئا بل تبقى متصرفة بهذه الامور على طريقة مطلقة وتكون المضرورة والخاسرة مصر . فماذا ينفعها حينئذ ان يكون اسمها دولة مستقلة وان يكون لها ممثلون لدى الدول الاجنبية ولهذه الدول ممثلون لديها اذا كانت لا تستطيع عقد اتفاقات سياسية ؟ ؟ وماذا يفيدها ذلك وجنود الانجليز يروحون ويغدون في ارضها ويقيمون في ثكناتها وطياراتها تحلق في سمائها وفوق رؤوسها وموظفوها في المالية والحقانية ينهون ويأمرون ويشتركون في جميع الشؤون

الداخلية ؟ ؟ ماذا تفيد كل هذه الالقاب والسودان على ماهو عليه تدار اموره بغير اذننا ومن دون علمنا ونحن مهددون في كل يوم بانقطاع مياه النيل عنا ؟! ماذا تفيدنا تلك الاسماء ونحن مهددون في كل لحظة باعلان الاحكام العرفية علينا كلما رأت انجلترا اعلانها ؟ ؟ هل بلاد هذا حالها يصح ان يقال عنها انها مستقلة ام هي تابعة لغيرها تبعية حقيقية ؟؟

كلا ثم كلا ان الذين يقولون انها مستقلة بهذا التصريح انما يخادعون الناس وانفسهم . وكنت احب من صميم فؤادى ان اشاركهم في هذا الفهم لو كانت طبيعة الاشياء تساعد عليه ولكن الحقيقة الواضحة ضده . بل ضده التصريحات الرسمية نفسها . فقد ورد في الكتاب الابيض ان الذي الغي هو لفظ الحماية فقط حيث ورد في الوثيقة نمرة ٤ ما نصه :

« ان الحجة الرئيسية التي يدلي بها للاصرار على لفظة الحماية هي قيمتهـا ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الاجنبية وبغض النظر عن هذه الحجة فان اللفظ مدلوله

ضئيل . يضاف الى ذلك انه يدل على حالة يذهب المصريون في بغضها الى اقصى حد »

وورد في الوثيقة نفسها قوله :

« اني ارى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالته خطة قوية من شانها ان تقدم برنامجا انشائيا لاولئك المصريين الذين لا يزهدون في التعاون معنا »

وقوله بعد ذلك :

« ان كل اتفاق موقع عليه لا يكون عمليا الا اذا كانت حكومة جلالة الملك مستعدة ان تمنح مصر درجة من الاستقلال اعلى مما هو واضح انها ميالة الى منحه »

و كذلك قوله بعد هذا في الوثيقة عينها :

« وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة اعلان مبدأ منرو بريطاني على مصر وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع اية دولة اجنبية ان تهتم بمسألة اي لفظ ترى ان نستخدمه لنحدد علاقتنا مع مصر »

فبكل هذه النصوص وغيرها مما اشتملت عليه الوثائق التي احتواها الكتاب الابيض لاتدع مجالا للشك في انه ليس هناك الغاء الا للفظ الحماية ولا اعتراف الا باستقلال اسمي غير حقيقي .

ولقد جاءت التصريحات الرسمية التي فاه بها رجال السياسة الانجليزية والتي روتها جرائدهم مؤيدة لهذا المعنى كل التأييد . ولكن قوماً منا ما زالوا يتبجحون بان هذا التصريح اتي بالاستقلال النظري ولم يبق الا الاستقلال الفعلي ولا ادري ماذا يريدون بالاستقلال النظري بعد ان يكون الاحتفاظ بتلك الضمانات معلقا في عنق هذا الاستقلال ؟ انهم يقولون ان فيه مزايا غير التي بينتها وهى

(١) ان يكون للامة مجلس نواب

(٢) ان الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال يجعل للمفاوض المصري نقطة يرتكز عليها في المفاوضات

(٣) ان تكون مصر ممثلة في الخارج بنواب عنها وان تكون الدول الاجنبية ممثلة لديها ايضا

(٤) ان تكون مصر مملكة وحاكمها ملكا

(٥) الغاء الاحكام العرفية

على ان مسألة مجلس النواب لم ترد في هذا التصريح ولا تنتج عنه ولكنها واردة في كتاب تبليغه الى عظمة السلطان . ومهما يكن من أمرها فان هذه المزية كغيرها لا يمكن ان تعتبر حقا ممنوحا بل مزية مهددة في كل وقت بوجود عساكر الاحتلال في مصر . ويكفى في الحرمان منها كلمة من قائد بريطاني يعلن بها الاحكام العرفية . بهذه الكلمة ينحل البرلمان وتقفل وزارة الخارجية والسفارات ولا يهم بعد ذلك وجود تلك الاسماء والالقاب . والمزايا المهددة التي ليست محمية بعهد واستمرار التمتع بها معلق بإرادة الغير لا تعد شيئا خصوصا اذا كان يقابلها الحرمان من التمتع بحقوق ثابتة كحرمان مصر من تولي الامر في المسائل المحتفظ بها

اما نقطة الارتكاز في المفاوضات فهو تمويه ومغالطة لان هذا التصريح اشتمل التنصيص على ان المفاوضات تكون حرة بين الطرفين وحينئذ لا يمكن المفاوض المصري ان

يتمسك بالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال كما لا يتأتى للمفاوض الانجليزي التمسك بتلك التحفظات

اما التمثيل فسواء أكان لنا في الخارج ام للدول عندنا فليس فيه كبير فائدة لنا ما دام ليس في امكاننا ان نتعاقد مع الدول من غير رضاء انجلترا او على الاقل استشارتها مما هو داخل تحت التحفظ الثاني

قالوا ان التصريح غير منقسم فاما ان يؤخذ كله (ناقته وحذاؤه) واما ان يترك كله وبما اننا قبلنا البعض فقد تحتم قبول الباقي . ولكننا لا نوافق على هذا التأويل ولا نعده الا خداعا لان الملك هو الذي اعلن ان يتلقب بلقب ملك مصر والامة تلقت هذا التلقيب بالارتياح (هتاف فليحي جلالة الملك فليحي الملك مع الشعب) وقد صرح اللورد اللنبي بان أمر مجلس النواب الشأن فيه للملك والامة . وما ورد هذا في التصريح حتى يكون جزءاً منه ولا يمكن ان يكون جزءاً لان هذا من الحقوق الطبيعية للامم ولا يمكن المعارضة فيه الا بالقوة القاهرة فدخول الامة في الانتخابات لتأليف مجلس

النواب ان هو الا استعمال لحق طبيعي لا تمنع بمنحة من اجنبي .

وليس هذا من نتائج الاستقلال الطبيعية بل قد يتفق مع الحماية كما هو الحال فى كثير من المستعمرات خصوصا الانجليزية بل التبعية لا تمنع من استعمال هذا الحق كما كان الحال في مصر قبل الاحتلال وهي تابعة للدولة التركية

على انه اذا كان عدم الانقسام صحيحا وكان قبول المصريين له لازما فما دام انه هو مشروع كيرزن بذاته الذي اجمعت الامة بما فيها انصار هذا التصريح على رفضه فلا يتأتى للامة ان تقبله لا صراحة ولا ضمنا . والسكوت عنه يعتبر رضاء ضمنيا به . فالذين يحاولون ان يترضوا الامة عنه . بطريقة أو أخرى انما يحاولون خداعها او اكراهها . ولا تقبل الامة ان تنخدع ولا يصح لها ان تخضع لهذا الاكراه وتضيع السلاح الوحيد الذي في يدها وهو سلاح الحق

الاشخاص الذين قبلوا التصريح

ان الذى قبل هذا التصريح وتعهد للحكومة الانجليزية بتنفيذه هو كل من ثروت باشا وصدقى باشا. وليس بصحيح ما زعماه هما وانصارهما من انهما توصلا بحسن سياستهما وسعة حيلتهما وبلاغة حجتهما فى الحصول على المزايا التي اشتمل عليها. لان الحكومة الانجليزية هي التي اعدته وذلك واضح كل الوضوح من الكتاب الابيض فانه صريح في ان المستشارين الانجليز هنا اشاروا به لكي يتمكنوا من وجود من يقبل من المصريين معاونتهم على مبدئه وايدهم في ذلك اللورد اللنبي (راجع وثيقة نمرة ٢ حيث ورد فيها ما نصه :

« ارى ان اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالته خطة قوية من شأنها ان تقدم برنامجا انشائياً لاولئك المصريين الذين لا يزهدون في التعاون معنا »

ثم ورد فيها ما نصه

« فهل انت مستعد ان تطلق لي يدي اذا رأيت الآونة

قد سنحت لان ابلغ السلطان ان حكومة جلالة الملك مستعدة ان تنفذ حسب ما تقتضيه الظروف الاقتراحات الرئيسية الواردة في المشروع الذي تضمنه مشروع المعاهدة وان تمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة او للحاضرة اذا ظلت في مناصبها »

وليلاحظ جيداً ان هذه النصوص واردة فى وثائق تاريخها ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ اي قبل استعفاء وزارة عدلي . اما شروط ثروت فانها لم تحصل الا في ١٢ دسمبر وقدمها ثروت بصفة برنامج يتضمن وعودا لا بصفة شروط يجب تحققها قبل تولي الوزارة او بعد توليها فعلا وهي الوعد بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة وباعادة النظام العادى لكي يسمح بمنح دستور للبلاد واعادة وزارة الخارجية كما كانت قبل الحرب . ويؤيد هذا ما ورد فى الوثيقة التاسعة من ان ثروت يرجو ان تجد حكومة جلالة الملك طريقة لالغاء الحماية في المستقبل القريب وان كان لا ينتظر

ان تفعل هذا حالا .. ومن اعتبار قبول ثروت لتنفيذ ذلك التصريح شجاعة ! !

وورد فى الوثيقة ٢٣ بعد بيان اسماء وزارة ثروت ما نصه:

«وقد تعهد الساسة المذكورون ان يشتركوا فى الوزارة برئاسة ثروت على اساس بمشروع كتابي الى السلطان» .

وورد فى هذه الوثيقة ما نصه :

«على ان الفقرة العاشرة من مشروع كتابي تتضمن كما ستلاحظون منحة فيما يتعلق بالحماية وهذا اكثر مما ذهب اليه ثروت فى الاصل كما هو مذكور في الفقرة الاولى من تلغرافى الثاني المؤرخ ١٢ ديسمبر»

من مجموع ما تقدم يتبين ان ثروت وصدقي لم يكونا بالنسبة الى تصريح ٢٨ فبراير من السياسيين النزيهين الذين سعوا بحسن سياستهم وبلاغة حكمتهم وسعة حيلتهم لان يحصلوا لبلادهم مزايا وفوائد كان الانجليز يضنون بها عليها لولا هذه الحكمة وهذه الحيل الواسعة والدهاء النادر ! ! ولكنهما

شخصان وجدت فيهما الحكومة الانجليزية اداة صالحة لتنفيذ مشروع نفرت البلاد كلها منه واحتجت بأجمعها عليه ولم يجرؤ واحد منهم على امضائه وتأييده . اماهما فخرقا اجماع الامة وقبلا ان يكونا هذه الاداة فى يد الانجليز يتصرفون بها فى الامة كيف يشاءون ولهذا اعتبر اللورد اللنبى عملهما شجاعة

ولكن نحن الوطنيين لا نعتبره الا خيانة كبرى للبلاد . واية خيانه اكبر واشنع من أن يتفق رجلان من الامة مع خصومها على ان ينفذا فيها سياستهم المضرة بها كل الضرر ؟ واية خيانة اعظم من أنهما يتظاهران بعدم قبول مشروع كيرزن ثم هما يعضيان وثيقة قبل توليهما الوزارة باربعين يوما يتعهدان فيها بتنفيذ معظم مقترحاته ان لم يكن جميعها بعد ان رفضته الامة رفضا باتا واجمعت على مقاطعة الانجليز بسببه وانتم ادرى بوسائل التضليل والتغرير والارهاب التى استعملاها لحمل الامة على قبول ذلك التصريح . تلك الوسائل التى فهمتموها حق فهمها وأدركتم مصدرها وغايتها فلم يكن منكم الا ان كافأتم هذين الرجلين بابعادهما عن مكان ثقتكم ومحل اعتمادكم بل جعلتم هذا

جزاء كل من لف لفهما . ونحا نحوهما . فكان جزاؤكم عادلا وعملكم مشكوراً

ومن الغريب أنهم يتجاهلون السر فى هذا الابعاد وينسبون السبب فيه الى التهديد والارهاب ولكن الامة كلها شاهدة عليهم بأنهم كاذبون وان السبب فيه لم يكن الا انهم أخلفوا عهد الامة واخلوا بامانتها فطردتهم من حظيرتها وابعدتهم عن ثقتها . وسوف يكون هذا صنيعها مع جميع المجرمين

وليعلم هؤلاء وامثالهم انه مادامت الخصومة قائمة بيننا وبين الانجليز فلا يمكنهم ان يجمعوا بين خدمة السياسة الانجليزية وثقة الامة مهما خطبوا . مهما كذبوا . مهما سبوا .